الفصل السادس

التخطيط السياحى ومستوياته

مقدمة

١ ـ أبعاد ومستويات التخطيط السياحي والعلاقات القائمة بينها

أولاً: أبعاد التخطيط السياحى

ثانياً: مستويات التخطيط السياحى.

ثالثاً: العلاقات بين مختلف أنواع التخطيط.

٢ ـ السياسة السياحية الشاملة لمصر

أولاً : الأهداف القومية للسياحة

ثانياً : أساليب تحقيق الأهداف.

٣ ـ الخطة القومية للسياحة.

التخطيط السياحى ومستوياته

مقدمة:

التخطيط بوجه عام

يمكن تعريف التخطيط مرة أخرى: بكونه عملية تتضمن مختلف القرارات غير المستقلة (المتداخلة) من أجل الحصول على النتائج المثالي بصورة عامة، وإذا ما عولجت بعض القرارات بصورة إنفرادية فلا يمكن تنفيذها آنيا وبصورة مضبوطة طالما يحدد كل قرار إلى درجة ما بدائل متوفرة فى مشكلة أو عملية أخرى قد تولد فى أى مستوى مشاكل مضاعفة أخرى. لذلك فإنه من الضرورى تقسيم العملية التخطيطية فى مجال السياحة إلى عدة مراحل مختلفة، أما أن تأخذ دورها بصور متعاقبة أو مستمرة أو بطريقة عكسية كلما أقتضت الضرورة والحاجة إلى ذلك.

وبالتالى فمن الناحية الفنية لابد وأن يتوافر شرط التوافق والترابط بين الأهداف والوسائل والفترة الزمنية.

وتتطلب العملية التخطيطية كذلك تحديد الوسائل بعد اختيار أكفأها والكفاءة هنا التقليل أن استخدام الوسائل التى تعتمد على استخدام العوامل النادرة. والعملية التخطيطية تنطوى كذلك على ترجمة الأهداف العامة إلى أهداف قطاعية ثم إلى مشاريع، وتحديد حجم الإستثمارات والعمالة فى المشاريع المختلفة وتوطنها، والطريقة الإنتاجية ومدد التنفيذ.

وتتعدى العملية التخطيطية المحيط الشامل أي تتعدى الكليات مثل تحديد حجم الإستثمار الكلى والإستهلاك الكلى والإدخار الكلى إلى تفصيلات أو مستويات أقل إلى مستويات قطاعية ومشروعات إلى مستويات أقليمية ومحلية. وعلى هذا فالعملية التخطيطية قد تتم على مراحل.

اولا: المرحلة الأولى هى المرحلة الكلية أو المرحلة الجمعية وتتعلق بتحديد المستويات الكلية للإستثمار والإدخار والإستهلاك وحصيلة العملات الأجنبية والصادرات والواردات، بناء على معدل النمو المستهدف.

ثانياً: المرحلة الثانية وهى المرحلة القطاعية وتتبلور فى توزيع الإستثمارات على القطاعات المختلفة ودراسة إمكانية تحقيق النمو القطاعى للهدف العام فى ضوء تفضيلات معينة.

ثالثاً: المرحلة الثالثة: فهى مرحلة دراسة المشروعات وتقويمها. وهى المشروعات التى تكون الخطط القطاعية التى فى جملتها تكون الخطة العامة للدولة. وهذه المرحلة ذات أهمية خاصة يتوقف على دقة الدراسات الخاصة فى المشروعات جدية عملية التخطيط ونجاحها، بما يشتمل عليه من معلومات مثل حجم الإستثمار والعمالة والعملات الصعبة والإسهام فى الإنتاج والدخل القومى والآثار الأخرى وغير المباشرة على الإقتصاد القومى.

رابعاً: المرحلة الرابعة: فتختص بالنواحى الإقليمية أي مراعاة الأثر الإقليمى فى تركيب الخطة الإقتصادية، وذلك بدراسة توزيع المشروعات القطاعية المقترحة على الأقاليم وآثارها

على الأقتصاديات الإقليمية. ويمكن أن تكون هذه المرحلة متشابكة مع المرحلة الثانية وهى المرحلة القطاعية بحيث يراعى عند توزيع الإستثمارات على القطاعات تحديد توطن المشروعات فى الأقاليم المرغوب فى رفع معدل نموها. (١)

التخطيط السياحي:

التخطيط السياحى نموذج خاص من التخطيط الإقتصادى والإجتماعى والطبيعى ينفرد بإهتمامات تنبثق من طبيعة ودوافع النشاط السياحى، والتخطيط السياحى يعطى للمكان الأهمية الأولى وتعتبر مرافق الإقامة والنقل عناصر مساعدة. فإن التخطيط السياحى يقوم أساساً على المحافظة على القيم للمواقع السياحية سواء كانت تعتمد فى جاذبيتها على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أى عمل آخر.

* يتضمن التخطيط السياحى وضع خطة سياحية قومية متكاملة. حيث يتم تقسيمها إلى مجموعة:
  - إستراتيجيات.
  - خطط نوعية لقطاعات النشاط السياحى.

  على أن تتضمن هذه الخطط وضع قواعد لترتيب أولويات المشروعات السياحية بما يتواكب مع طبيعة وحجم ومقتضيات الطلب السياحى، ومدى توافر المرافق الأساسية .. إلخ.
* إعادة النظر فى أشكال الأنماط السياحية على الخريطة السياحية لمصر على فترات متباينة طوال العام لتعميم المد السياحى.

  حيث تتمثل هذه الأنماط السياحية فى سياحة:

  - المؤتمرات - الإستجمام - سفارى الصحراء - الرياضية - العلاجية - الدينية - الصيد - التسويق (الشوبنج) - التصويرية ... إلخ.
* توجيه الإهتمام بالآثار والمناطق الأثرية مع الحفاظ عليها وترميم ما يحتاج منها، والإهتمام بالبيئة المحاطة بالأثر من حيث النظافة ونوعية الهواء بالمنطقة ومقدار إهتزاز التربة وأسبابها. وغيرها، مع الإهتمام بفتح مناطق أثرية جديدة للزيارات السياحية.
* تشجيع الإستثمارات وتوفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية السياحية بالمناطق الجديدة، وفى هذا الشأن يجب تنويع المزايا والحوافز ومدد الإعفاءات الضريبية للمشروعات الإستثمارية السياحية فى القانون حسب المناطق التى تقام فيها هذه المشروعات وحجم الإستثمارات ونوعيتها.
* الإهتمام بإنشاء مركز معلومات سياحية متطورة، ليكون أساساً للعمل السياحى العلمى المؤثر.
* أعادة تخطيط صناعة النقل المتثمل فى:
  - النقل البحرى والنهرى.
  - الموانى الجوية (المطارات) والنقل الجوى.

  بما يحقق التنسيق بينها وبين السياحة والتوسع فى المطارات الدولية البديلة لتخفيف

الضغط على مطار القاهرة، كما يتطلب الأمر قيام المخطط بالنظر فى التخطيط لنظام متعدد الأطراف وإعطاءه الأولوية فى بعض المناطق إذا كان هذا النوع من النظام يساعد على نمو وتطور تلك بمعدلات أسرع.

* تبسيط وأستقرار السياسات النقدية والإقتصادية والجمركية توجيهيا إلى تشجيع التنمية السياحية بكافة عناصرها ومقوماتها.

* الإقتصاد فى الضرائب والرسوم المفروضة على السلع (محلياً - قومياً) لتشجيعهم على القيام بالسياحة حيث تنحسر حركة السياحة الدولية إلى مصر.

* الإهتمام والإرتقاء بضاعة الفندقة وأماكن الإقامة الأخرى، والمحال العامة السياحية وطرق إدارتها.

* كما يتضمن التخطيط السياحى الإهتمام بحماية البيئة والتوسع فى المحميات الطبيعية والمناطق الخضراء المقترحة والتى تسهم فى زيادة الحركة السياحية.

١ - أبعاد ومستويات التخطيط السياحي والعلاقات القائمة بينهما

أولاً: أبعاد التخطيط السياحي

يمكن توضيح الأنواع المختلفة بناءاً على الأبعاد الآتية:

*** البعد الزمني**

(أ) تخطيط طويل الأجل (١٠ - ٢٠ سنة)

يعطى هذا التخطيط نظرة شمولية للمدى البعيد والتركيز على وضع خطة سياحية شاملة بمعناها الكامل، ووضع الأطار العام الذى يمكن المخطط من تحديد الغايات الإستراتيجية والسياسات والموارد والإمكانيات فى ضوء الأهداف الإنمائية العامة.

ويساعد هذا التخطيط طويل المدى فى تحقيق التنسيق والتكامل بين خطط التنمية السياحية الإقليمية والقطاعية (منها خطة تسهيلات سياحية - خطة تسويق سياحى متكامل ... إلخ)، بحيث تتفق فى سياساتها وأهدافها مع الخطة بعيدة المدى.

ويتمثل هذا النوع من الخطط فى الخطة السياحية (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) لمصر حيث تسير هذه الخطة فى إتجاهات متعددة المتمثلة فى:

- تحقيق الأهداف السياحية المتوخاة، وتوفير كافة المقومات اللازمة لنجاح المعدلات المفروضة للتنمية السياحية.

- لتنفيذ المشروعات السياحية فى المناطق المختلفة تم وضع الأولويات طبقاً لقواعد وضوابط تؤدى بالضرورة إلى تحقيق الأهداف القومية والإقليمية.

- دعم القطاع السياحى مالياً للقيام بعمل دراسات إقتصادية وتخطيطية عن طريق المكاتب الإستشارية المحلية والأجنبية.

- الإستفادة من كافة نوعيات السياحة المتخصصة بتخطيطها على المستوى القومى وعلى فترات مختلفة خلال العام لتعميم المد السياحى فى مختلف مناطق الدولة على مدار العام.

- الإهتمام بالوعى السياحى للمواطنين لإمكان مساندة الجهود المبذولة للتنمية السياحية.

- وضع نظام لتشجيع الإستمثار السياحى فى المناطق الجديدة متمثل فى تنويع الحوافز والإعفاءات والمزايا الممنوحة للمستثمرين فى مختلف المشروعات السياحية الجديدة.

- توسيع قاعدة السياحة الداخلية لمختلف طبقات المواطنين بإعتبارها سبيلاً فعالاً من سبل حماية المواطن من الأحساس بالإغتراب - دعم الشعور بالإنتماء الوطنى - أحد سبل التثقيف لأبناء الدولة.

(ب) تخطيط متوسط الأجل (٣-٧ سنة)

يعد هذا التخطيط لغة الوصول بين الخطط طويلة الأجل والخطط قصيرة الأجل. وتتولى الخطط المتوسطة تحديد معدلات النمو المستهدفة على المستوى الكلى والمستوى القطاعى ومتطلبات من الموارد الإدخارية والإستثمارية والقوى البشرية، وكذا تأثير الخطة على هياكل الإنتاج القطاعية وعلى الميزان التجارى وميزان المدفوعات. وكذلك تتضمن الخطة قائمة بالإستثمارات التى يتعين تنفيذها خلال سنوات الخطة على مستوى المشروع والقطاع.

وهذه المرحلة ترتكز على عدة إعتبارات هامة كالخطة ٨٥-١٩٨٨ فى مصر.

- الإهتمام بالنظافة إهتماماً بالغاً وخاصة فى مدينة القاهرة، والمناطق السياحية التقليدية كالجيزة والمنيا والأقصر وأسوان.

- رفع مستوى المرافق العامة ووسائل النقل العام.

- الإهتمام بنهر النيل كعنصر جذب سياحى، وتحسين المجرى الملاحى وتدعيم الجسور والمراسى وإناراتها.

- وضع قواعد للصرف الصحى للسفن العائمة منعاً للتلوث.

- تطبيق قوانين الإنضباط لتوفير النظام فى المناطق السياحية.

كل ذلك سبيله البحوث والدراسات العملية التطبيقية التى تتفرع عن عملية وضع أهداف محددة وواقعية.

وفى هذه المرحلة توضع ضوابط التنمية فى التخطيط متوسط الأجل بحيث تؤدى مرونة هذه الضوابط إلى اتساق هذه المرحلة مع المرحلة السابقة.

(جـ) تخطيط تحصير الأجل (الخطة السنوية)

عادة ما تكون هذه الخطط سنوية وترتبط بالموازنة العامة للدولة، وهى تتضمن بيانات تفصيلية عما هو مستهدف تحقيقه خلال العام من إستثمارات على مستوى المشروع الفردى وعلى المستوى القطاعى مع بيان مصادر التمويل المختلفة والإسهام المتوقع لكل نشاط إستثمارى من منظور الإنتاج والتنمية المضافة والعمالة.

(د) الخطة العاجلة (أقل من سنة)

هى خطة يجرى إعدادها لمواجهة ظروف طارئة أو مشكلة عاجلة لا تحتمل وتتطلب ولاسيما حلاً سريعاً إذا كانت تأثيراتها السلبية تمتد لعدد كبير من المواطنين، مثل إعداد خطة

عاجلة لمواجهة السيول التى قد تحدث فى صعيد مصر .

*** البعد المكانى**

البعد المكانى للتخطيط السياحى على عدة مستويات. وهذه المستويات هى:

- الخطة على المستوى القومى.
- الخطة على المستوى الإقليمى.
- الخطة على المستوى المحلى.

*** البعد المؤسس**

وهو عبارة عن التخطيط المركزى مقابل التخطيط اللامركزى.

الشكل رقم (٥)

أنواع ومستويات التخطيط والعلاقات القائمة بينهما

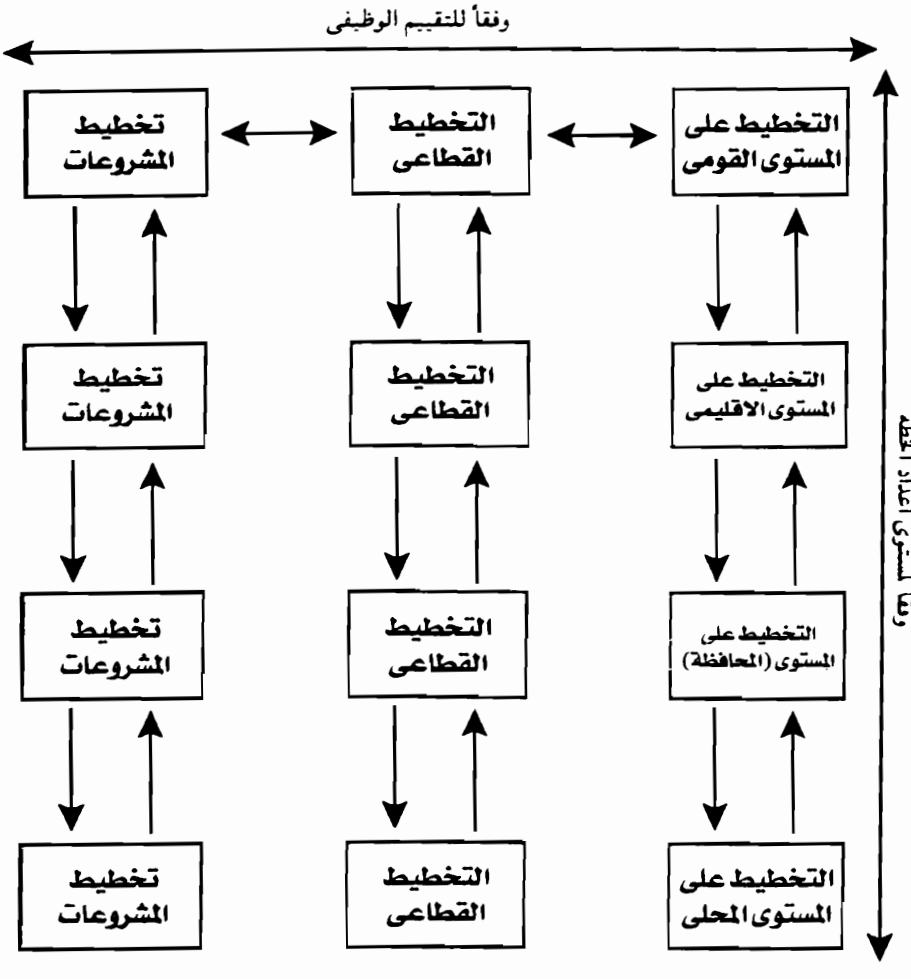

المصدر : كولين ـ م ـ ف ـ دراسة للبنك الدولى ٢٣٤٢٢

ثانياً: مستويات التخطيط السياحي

- المستوى الأول - الخطة الشاملة القومية

وهى التى تغطى جميع أوجه النشاط الإقتصادى سواء تم تقسيم هذا النشاط إلى قطاعات أو أقاليم أو كليهما. وهى التى تحدد الأهداف والموارد المتاحة على المستوى القومى - لتحقيق الرفاهية والكفاءة الإقتصادية، وتحقيق درجة عالية من الإكتفاء الذاتى.

والخطة الشاملة تشمل أهداف الإنتاج والإستثمار والعمالة والدخل القومى والإستهلاك.

وعادة ما يتم التخطيط الشامل بمعرفة جهاز مركزى * يتولى الدراسة ووضع البدائل المختلفة التى يتم الإختيار بينها من أجل تحقيق أهداف معنية محددة بمعرفة مقررى السياسة فى الدولة.

المستوى الثانى - الخطة القومية للسياحة

وهى التى تحدد الأهداف المرجوة فى قطاع السياحة بطريقة شاملة. فالخطة السياحية القومية جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الدولة.

لما كانت السياحة من الإنشطة التى تتداخل فى عدة قطاعات داخل الدولة وتؤثر تأثيراً مباشراً فى التنمية الإقتصادية، فإن خطتها يجب أن تكون وثيقة الصلة بالخطط الموضوعة لسائر القطاعات، وأن تتلاءم معها، بل وتكون معها أجزاء متكاملة من الخطة العامة للتنمية فى الدولة.

وتلجأ بعض الدول إلى وضع خطة قومية شاملة للتنمية السياحية، تنقسم بدورها إلى خطط نوعية وفرعية وأقليمية.

وينبغى أن تحدد الدولة مدى أهتمامها بالسياحة وعتبارها أحد القطاعات الإنتاجية، ومن ثم تعتبر كصناعة خدمات - وهو ما تختلف فيه عن الصناعة التحويلية أو الإستراتيجية - وليست مجرد قطاع خدمات. خاصة وأن خطة التنمية السياحية تعتمد على بنية المرافق الأساسية، وتوفرها قبل البدء فى تعمير منطقة ما واعدادها إعداداً سياحياً. وتشمل بنية المرافق الأساسية: الطرق ووسائل المواصلات ومياه الشرب والكهرباء وخطوط التليفونات وغيرها.(٢)

المستوي الثالث - الخطط الإقليمية / أو القطاعية

(أ) الخطط الإقليمية

وهى التى تتخذ الإقليم وحدة التخطيط وقد ترتبط خطة الإقليم بخطة شاملة وقد لا ترتبط بخطة شاملة. ويعرف الإقليم بأنه مكان جغرافى محدد بحدود طبيعية وجغرافية واضحة. فالتخطيط الإقليمى محاولة لترجمة الخطط القومية إلى خطط أقليمية من أجل:

* تحقيق توازن أفضل بين مختلف المناطق السياحية والإقليم.
* الإستجابة إلى الاحتياجات الأقليمية، ودفع إمكانيات قدرات التنمية المحلية.

---

* أجهزة التخطيط المركزية فى ج.م.ع تنحصر فى : وزارة التخطيط - معهد التخطيط القومى - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء.

والتخطيط الإقليمى نوع متخصص من التخطيط المكانى يختص أساساً بالتنظيم الطبيعى للنشاط فى الحيز والإقتصادى وذلك بالنسبة للمساحات التى تزيد عن مدينة واحدة.

ونرى أن التخطيط الإقليمى هو الوسيلة التى تحدد أفضل الطرق الإقليم سياحياً وتحديد هيكله متسقبلاً.

يعتمد التخطيط السياحى أساساً على أسلوب التخطيط الإقليمى ذلك لأن التنمية السياحية تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية (٣)

١ ـ الثروة الطبيعية المتوفرة فى المنطقة.

٢ ـ الثروة الثقافية وهى تختلف من مكان إلى آخر.

٣ ـ المرافق الأساسية والمنشآت السياحية التى يتم إقامتها وفقاً لخطط التنمية.

والنشاط السياحى لايقوم على أساس إنشاء مشروع واحد أو عدد من المشاريع فى مجال معين، بل يتوقف على التنمية الشاملة لموارد الإقليم المتضمنة للجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التى تهيئ سبل الحياة والإعاشة المتطورة للسائحين الذين يزورون المنطقة ويقيمون فيها لفترات مختلفة، ويتطلب ذلك النهوض بالبيئة المحلية حضرية كانت أم غير حضرية عن طريق خلق المنشآت الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التى قد يفتقر إليها الإقليم وإعادة تخطيط التجمعات السكانية وتوفير الإسكان اللازم للعمال الذين يتم توظيفهم فى المشروعات الجديدة.

ومن المعروف أن سياسة التخطيط الإقليمى تهدف إلى تنمية الإقليم عن طريق خلق مراكز للنمو Poles of devlopment قادة على إحداث آثار متولدة فى شكل أنشطة إقتصادية وإجتماعية جديدة ..

والإعتماد على النشاط السياحى فى المناطق التى تتوفر فيها المغريات السياحية أصبح من الأساليب التى تأخذ بها كثير من الدول المتقدمة والنامية لتحقيق التنمية الإقليمية.

(ب) التخطيط القطاعي

الخطط القطاعية هى التى توضع فى قطاع أو نشاط معين يتصل بالسياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهو ذلك النشاط الذى تعلق بعمليات تخصيص الموارد من مختلف قطاعات الإقتصاد القومى، بما فى ذلك ترتيب الأولويات للإستثمار السياحى داخل القطاعات المختلفة ذاتها.

وإذا تناولنا التخطيط القطاعى فنجد أنه يتخذ مستويات رئيسية هى:

* التخطيط الشامل: ويعتبر هذا المستوى مكملاً للتخطيط القومى، ويمثل هذا المستوى أكثر مستويات التخطيط شمولاً وتكاملاً وتناسقاً.

* التخطيط على المستوى القطاعى: وهو يتم على مستوى قطاع واحد من قطاعات الإقتصاد القومى ففى حالة التخطيط لقطاع واحد قد يتأثر هذا القطاع بالموارد المتاحة على حساب القطاعات الأخرى. وقد أتبع هذا النوع من التخطط فى مصر عندما وضع برنامج التصنيع

الأول عام ١٩٥٧ ـ والبرنامج الثانى ١٩٥٩ ـ فأصبحت الأعباء المتبقية من هذين البرنامجين جزءاً من الخطة الشاملة للتنمية التى تم تنفيذها فى يوليو ١٩٦٠ .

فالخطة المتكاملة للقطاع هى مرحلة متقدمة فى التخطيط حيث يتم إعداد خطة إستثمارية يتولى تنفيذها أجهزة متنوعة، وتقوم الخطة على أساس تقدير حجم الإستثمارات وفقاً للمصادر المتاحة من النقد المحلى والنقد الأجنبى والإدخار الأهلى والقروض والمساعدات الأجنبية. وتقسم هذه الموارد بين مجموعة الأنشطة التى تتضمنها الخطة وفقاً للأولويات التى يجب أن تكون على أساس تقديرات واقعية من التكاليف والإيرادات المتوقعة Expected costs and benefits وفى الغالب يواجه مثل هذا الأسلوب فى التخطيط إختناقات متعددة تتعلق بالمستلزمات السلعية سواء المحلية منها أو المستوردة وكذلك نوعية العمالة والكوادر الإدارية المطلوبة لتنفيذ المشروعات والإشراف عليها.

المستوي الرابع ـ البرامج

وهى عادة ما تكون مجموعة من مشروعات معينة يراد إنماءها فى خلال سنة مالية معنية، فالبرنامج هو مجموعة من المشاريع المتناسقة مع بعضها وهو يقع فى وحدة جغرافية مثل مدينة أو محافظة أو عدة مناطق متفرقة وتحتاج إلى تنفيذه فترة زمنية محددة تستكمل فيها كافة المشروعات الداخلية فيه.

المستوي الخامس ـ المشروع

المشروع هو عنصر مستقل فى برنامج سنوى معين بقطع النظر عن إمكان إنبثاقه خلال السنة المالية، وهو أصغر الوحدات الإستثمارية فى البرنامج وهو الذى يمكن أن تتولى تنفيذه مؤسسة مستقلة بنفسها. وتخطيط المشروع يشمل مجموعة الإنشطة التى تهدف إلى تخطيط النشاط الإستثمارى على مستوى المشروع، من حيث دراسة الجدوى الإقتصادية، والتصميم، وتحديد الفن الإنتاجى المناسب، والتكاليف التقديرية.

ويشمل تخطيط المشروع شقين أساسين هما:(٤)

الشق الأول: إعداد الدراسة أو مجموعة الدراسات اللازمة لجميع مكونات المشروع وجميع الإعتبارات التى تكفل تنفيذه وتشتمل على:

١ ـ فكرة المشروع.

٢ ـ مكونات المشروع من الناحية الهندسية والفنية والإقتصادية.

٣ ـ أهداف المشروع وعلاقتها بمكوناتها وإمكانيات التنفيذ.

٤ ـ الأساليب التكنولوجية وعلاقتها بمكونات وإمكانيات التنفيذ للوصول إلى الأهداف المتعددة له.

٥ ـ المشروع وأولويته بالنسبة للمشروعات البديلة.

٦ ـ علاقة المشروع ومكوناته بالأهداف.

٧ ـ علاقة الموارد بالأهداف فى المشروع (التكلفة والعائد)

٨ ـ إرتباط المشروع بالمشروعات المماثلة.

٩ ـ التكامل والتناسق وعدم التعارض بين المشروع وباقى مشروعات النشاط داخل القطاع.

١٠ ـ المشروع كوحدة تنظيمية.

١١ ـ المشروع كوحدة تنفيذية.

١٢ ـ المشروع كوحدة إنتاجية.

١٣ ـ إنتاجية المشروع ومعدلاتها وعلاقتها وإرتباطها بمعدلات الإنتاجية فى مشروعات النشاط والقطاع.

١٤ ـ علاقة أهداف المشروع وإنتاجية بأهداف وإنتاجية مشروعات النشاط والقطاع.

١٥ ـ حجم ونوع الموارد البشرية اللازمة للمشروع وتحديد للتوقيت الزمنى للحصول عليها وفقاً لمستويات الخبرات المطلوبة.

١٦ ـ حجم ونوع الموارد المالية وأوجه استخدامها.

١٧ ـ طرق تمويل المشروع.

١٨ ـ برامج التدريب الفنى والمهنى.

١٩ ـ تنظيم المشروع وتحديد إداراته وعلاقتها.

٢٠ ـ وسائل التنسيق بين أجهزة التخطيط والإدارة والتنفيذ على مستوى المشروع.

٢١ ـ الموارد والإستخدامات الخاصة بالمشروع.

٢٢ ـ نظم حساب التكلفة.

٢٣ ـ نظم التسويق.

٢٤ ـ نظم وأساليب الرقابة الداخلية.

الشق الثانى: وضع خطة تنفيذ المشروع وتشمل:.

١ ـ تحديد أنشطة المشروع.

٢ ـ تحديد العلاقة بين أنشطة المشروع وبعضها.

٣ ـ تحديد التوقيت الزمنى لتنفيذ كل نشاط.

٤ ـ تحديد التوقيت الزمنى لتنفيذ كل مشروع.

٥ ـ تحديد تكلفة تنفيذ المشروع.

وبصفة عامة فإنه يمكن إجمال الدراسات الخاصة بتخطيط المشروع فى أربع مجموعات رئيسية وهى:

١ ـ دراسات تتعلق بتحديد أولوياته المشروع وأهدافه ووضع الخطط اللازمة لتحقيق هذا الهدف

مثل خطة التسويق ـ وخطة الإعلان ..... إلخ.

٢ ـ دراسات تتعلق بتحديد علاقات المشروع بالمشروعات المماثلة والمكملة له ومدى التكامل والتناسق بينها.

٣ ـ دراسات تتعلق بتصميم النظم المختلفة لأنشطة المشروع.

٤ ـ دراسات تتعلق بوضع خطة التنفيذ للمشروع مع تحديد زمن التنفيذ الذى يتناسب مع قدر معين من التكلفة والتى يتم على أساسها بدء المشروع وبالتالى تحقيق أهدافه.

ويلاحظ أن التخطيط على مستوى المشروع مهما كان أسلوب التخطيط المتبع (سواء تخطيط شامل أو قطاعى أو أقليمى) فقد يكون المشروع مرتبط بخطة شاملة أو غير مرتبط، وفى أى الحالتين فإن التخطيط للمشروع يعتبر من الإعتبارات الأساسية لنجاحه.

شكل رقم (٦)

مخطط العملية التخطيطية والتنفيذية للمشروع

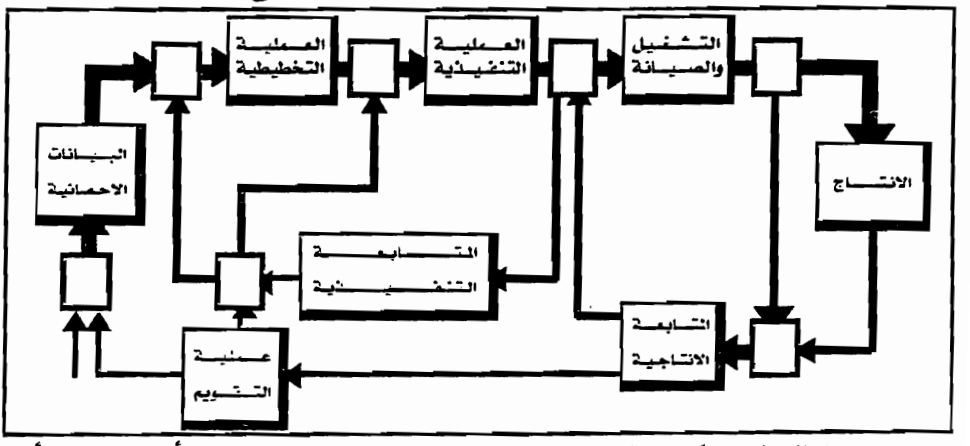

ومجمل القول لا يمكن النظر إلى السياحة كظاهرة إقتصادية مجردة إذ أنها تؤثر وتتأثر بدرجة كبيرة بالظروف والأوضاع الإجتماعية المحيطة بها، لذلك كانت النظرة الشاملة للخطط السياحية التي تأخذ فى إعتبارها النواحى الإقتصادية والإجتماعية المتعددة الجوانب من القواعد الأساسية للتنمية السياحية.

وعند إعداد خطة لتنظيم المنطقة السياحية فإنه ينبغى أن تأخذ فى الحسبان مجموعة العوامل المؤثرة ونبحث عن الحل الأمثل لتحقيق الإستفادة القصوى عن طريق التنسيق بينها جميعاً فى إطار واحد، بإقامة مركز سياحى بالمنطقة التى يتوفر بها مقومات سياحية، يتوقف بدرجة كبيرة على طرق إستغلال هذه المقومات السياحية.

والإهتمام بالنشاط السياحى فى مثل هذه المنطقة لايعنى إهمال القطاعات الأخرى، بل على العكس يجب أن تنال جميع القطاعات نفس الإهتمام ونفس السرعة فى النمو والتقدم ولكن فى الشكل الذى يتناسب مع إطار النشاط السياحى.

وإن لم يتحقق هذا الأسلوب فإن التناقض يتزايد بين القطاعات المحظية بالإهتمام والقطاعات التى تم تجاهلها .. فإذا تم مثلاً الإهتمام المجرد بإقامة بعض المنشآت السياحية دون النظر إلى العمق الإقتصادى والإجتماعى للمنطقة، فإن النشاط السياحى يصبح معزولاً وتفقد السياحة إتصالها بالجماهير وتتضاءل فائدتها بالنسبة للمنطقة. كما ينعكس ذلك على الصورة Image السياحية التى تتكون لدى المواطنين بالمنطقة وإحساسهم بأهميتها.

فقد تتحقق الفائدة التجارية البحتة من المشروعات السياحية الموجودة بالمنطقة فى شكل أرباح رأسمالية، ولكن المنطقة نفسها وقطاعاتها الإقتصادية تظل بمنأى عن هذه الفوائد ويترتب على ذلك فى النهاية أن يصبح النشاط السياحى كنشاط منعزل.

ولذلك فإنه قبيل البدء فى إتخاذ أى قرار يتعلق بالتنمية السياحية فى منطقة ما يجب البحث عن الحل الأمثل للإستفادة من كافة الموارد الإقتصادية وهذا يتطلب أن نأخذ فى الإعتبار النواحى التالية:

١ ـ الإطار الطبيعى الذى يمثل الإحتياجات الضرورية للنشاط السياحى مثل الصناعات ـ المواد الأولية ـ الصيد ـ الزراعة.

٢ ـ البناء الفنى الذى يتضمن طريقة إستغلال الموارد السياحية وتسهيل الوصول إليها.

٣ ـ التوزيع السكانى وتطور حركة العمران بالمنطقة وأحوال السكان ومستوى المعيشة.

٤ ـ السوق السياحى المحلى والدولى وعلاقة ذلك بطريقة تهيئة وإعداد المنتج السياحى الذى ستقدمه المنطقة.

٥ ـ الربط بمشروعات التنمية الإقتصادية بالبلاد بوجه عام.

ثالثاً: العلاقات بين مختلف أنواع التخطيط (٥).

يجب التأكيد على ضرورة وجود علاقات بين مختلف أنواع التخطيط، سواء كان قومياً، أو إقليمياً، أو على مستوى المحافظة كلها، أو قطاعياً، أو مشروعاً واحداً. بحيث يكمل كل نوع منها النوع الآخر، بمعنى آخر يجب ألا يتم كل منها بمعزل عن الآخر، فإن كل نوع من أنواع التخطيط يتصل بالأنواع الأخرى رأسياً من مستوى إدارى أو جغرافى للآخر وأفقياً عن طريق فئات وظيفية.

ولكل نوع من أنواع التخطيط مزايا وعيوب. ودور معين يؤديه وقدر من الأهمية يختلف بإختلاف المستوى الجغرافى والإدارى.

* فالتخطيط الكلى، خاصة ذو الطبيعة الإجتماعية الإقتصادية، تبرز أهميته على المستوى القومى/ الإقليمى/ المحافظة، إلا أنه يصبح أقل أهمية على المستوى الأدنى الجغرافى/ الإدارى.

* التخطيط القطاعى فيمكن أداؤه على كل المستويات.

* ويعتبر تخطيط المشروعات أكثر أهمية، نسبياً، على مستوى المحليات والمراكز، بينما يكون أقل أهمية على المستوى القومى والإقليمى وعلى مستوى المحافظة.

* وتحدد خطط التنمية القومية والإقليمية الأهداف والسياسات العامة، كما تعتبر الإطار العام لوضع خطط التنمية الإجتماعية والإقتصادية والخطط القطاعية للمحافظة، وبالتالى.

خطط المحافظة والخطط القطاعية، التى أحسن إعدادها، يمكن أن تقدم المدخلات اللازمة لإعداد خطة التنمية الخمسية القومية التالية.

كما لحظة تنمية المحافظة أن تتيح التوجيه اللازم لإعداد الخطط القطاعية للمحافظة والإطار الذى يتم فى نطاقه إجراء التنسيق والإتساق بينها.

وبالتالى، فإن هذه الخطط القطاعية يمكن أن تتيح المعلومات القطاعية اللازمة لتطوير خطط التنمية. وكذلك تقدم الخطط الشاملة، مثل خطط التنمية والخطط القطاعية للمحافظة، التوجيه اللازم فى شكل أهداف وإستراتيجيات وأولويات لتخطيط وتنمية المشروعات، كما أن تخطيط المشروعات بدوره يجعل الخطط الأكثر شمولاً أكثر دقة، وذلك بتطويرها وتجهيزها للتطبيق العملى، مع تعديلها فى بعض الأحيان.

العلاقة المتبادلة بين التخطيط الإقليمى والتخطيط القطاعى: توضح الشكل رقم (٥) العلاقات بين الأنواع المختلفة للتخطيط ويصور التفاعل والترابط بين عمليات التخطيط القطاعى والتخطيط الإقليمى من حيث:

١ ـ الترابط القطاعى بين المشروعات التى تغطى عدد من المحافظات مثل مشروعات الطرق ـ الكهرباء .. إلخ.

٢ ـ برامج الصيانة المختلفة للمحافظات بالنسبة لشبكات المياه والكهرباء ... إلخ.

٣ ـ خطط المحافظات والأقاليم ذات المكونات القطاعية.

شكل رقم (٧)

العلاقات المتبادلة بين الجهات المعنية بالتخطيط بحسب مراحل العملية التخطيطية

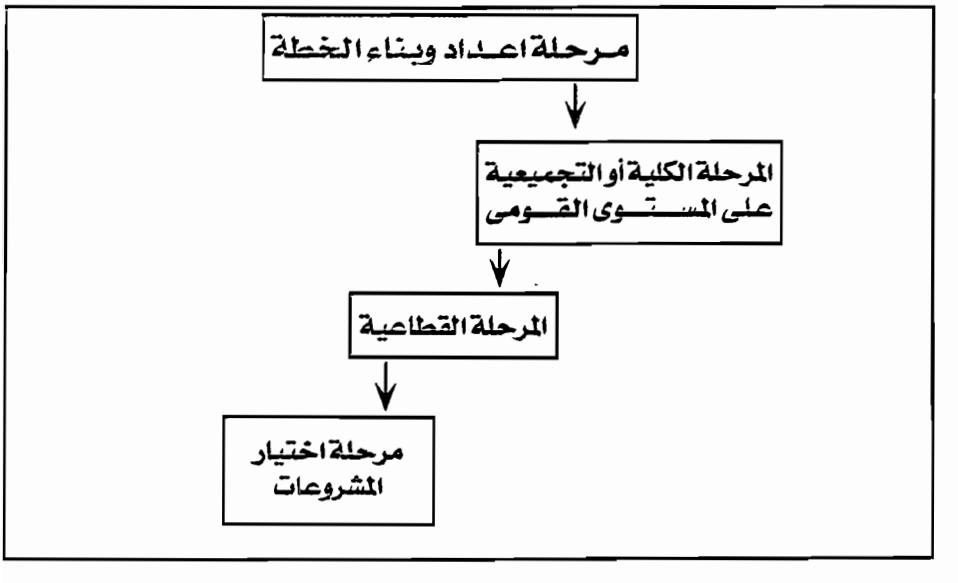

المصدر ـ المكتب الإستشارى كميونكس ـ التخطيط العام ووضع السياسات ١٩٩٢

شكل رقم (٨)

العلاقات المتبادلة بين مراحل العملية التخطيطية والجهات المعنية بالتخطيط

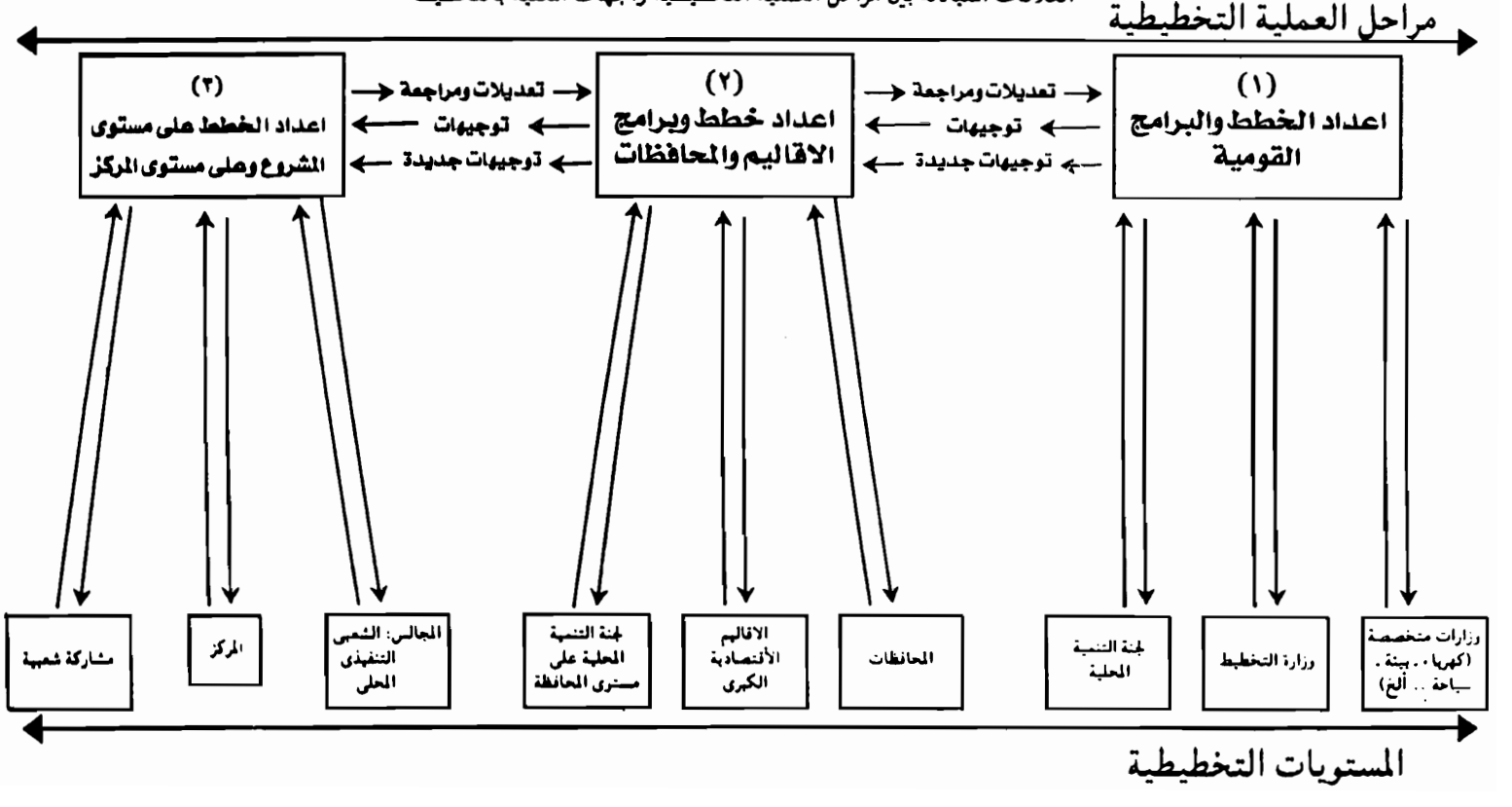

جدول رقم (٩)

العلاقات المتبادلة بين عمليات التخطيط القطاعى وعمليات التخطيط الأقليمى

نوع العلاقات المتبادلة الانشطة المتداخلة	المحافظات والمراكز / القطاعات	محافظة (أ) مركز	محافظة (ب) مركز	محافظة (جـ) مركز	محافظة (د) مركز
* الترابط الاقليمى المشترك * التخطيط على مستوى اكثر من محافظة * تحديد الأولويات القطاعية عبر المحافظات * المراحل الزمنية للانشطة القطاعية عبر المحافظات * التخطيط الإقليمى المتعدد	١ ـ شبكات الطرق ٢ ـ شبكات المياه ٣ ـ شبكات توليد الكهربا ء ٤ ـ مشروعات الصرف الصحى ٥ ـ ورش الصيانة ٦ ـ وحدات الرعاية الصحية ٧ ـ المدارس ٨ ـ الانشطة الترفيهية ٩ ـ المجمعات الزراعية الصناعية السياحية	تصور لأقاليم متعددة برنامج الصيانة العاجلة برامج المحافظات المتعددة مرتفع اولويات الاقاليم تخطيط السنة الاولى	متوسط اولويات الاقاليم تخطيط السنة الثانية	متوسط اولويات الاقاليم تخطيط السنة الثالثة	منخفض اولويات الاقاليم تخطيط السنة الرابعة

المصدر ـ المكتب الأستشارى كيموتكس ـ مرجع سابق

٢ـ السياسة السياحية الشاملة لمصر

السياسة السياحية هى السياسة التي تنتجها مختلف أجيزة اتخاذ القرارات التى تعمل فى أطار نظام أقتصادى وأجتماعى معين. بمعنى أنها آطار عمل أجهزة الدولة للنهوض بالعملية السياحية وتقدمها من أجل تحقيق أهداف قومية.

ولفهم السياسة السياحية يجب النظر إليها من زاوية عملية تختلف عن زاوية مساهمتها في التنمية الإقتصادية الشاملة على إعتبار أنها تتضمن مجموعة القواعد والمبادئ العملية التى تحقق الأهداف المرسومة. فالسياحة كنشاط أساسى من الأنشطة الأقتصادية لا يمكن تجاهلها ضمن مكونات السياسة الإقتصادية للدولة بل تعطيها بعض الدول أولوية فى عمليات التخطيط.

رغم أن السياسة السياحية تنتمى لقطاع الإقتصاد، فإن ظاهرة السياحة ستظل دائماً مجالاً مفتوحاً تتداخل فيه عناصر متشابكة. فالعوامل الإجتماعية والثقافية تؤثر على السياحة، كما تؤثر عليها العوامل الإقتصادية. لذلك لا يمكن تجاهل كافة هذه العوامل عند وضع السياسة السياحية لمصر.

مكونات السياسة السياحية.

يجب أن تتضمن السياسة السياحية.

١ ـ مجموعة أهداف قومية للتنمية السياحية.

٢ ـ أساليب تحقيق هذه الأهداف.

أولاً: الأهداف القومية السياحية (٢)

الأهداف القومية للسياسة السياحية الشاملة هى أهدافاً وصفية عامة وليست أهدافاً تفصيلية. فالسياسة السياحية العامة تبدأ برسم الأهداف القومية من إستراتيجيات التنمية السياحية المتعددة، والخطة القومية، والخطة المحلية، والخطة القطاعية، لتكون هادياً لهذه السياسة.

وتتضمن الأهداف القومية للسياحة مجموعة أهداف وهى على النحو التالى:

* **أهداف أقتصادية:**

ـ زيادة معدل النمو السياحى. دعم ميزان المدفوعات، ويكون ذلك عن طريق:

* زيادة عدد الزيارات السياحية.
* رفع نوعية ومستوى السائح.
* إرتفاع معدل إقامة السائحين.
* زيادة معدل الإنفاق اليومى.

فيكون ذلك عن طريق تنويع مكونات العرض السياحى، مع إستحداث أنماط سياحية

جديدة (مثل سياحة الصحارى ـ سياحة الواحات ـ سياحة المؤتمرات ـ سياحة التصوير ـ سياحة المغامرات ـ سياحة الحوافز ـ السياحة الريفية ـ السياحة العلاجية الطبيعية ـ السياحة الدينية ـ السياحة الثقافية (كحفلات الموسيقى والرقص والغناء الشعبى) ـ سياحة المناسبات ـ سياحة التسوق المشتريات والمقتنيات (الشوبنج) ـ سياحة الإستجمام والترويح وقضاء الأجازات على الشاطئ ... إلخ)، بطرق التسويق العلمية لتحليل الطلب السياحى فى الأسواق السياحية ذات الأولوية والثانوية والمحتملة، ومكوناته واتجاهاته وطرق التأثير فيه.

ـ تلافى حدة التضخم عن طريق سياسات أقتصادية مدروسة.

ـ رفع مستوى مساهمة السياحة فى الرخاء الإقتصادى بزيادة الأنفاق السياحى داخل مصر من السائحين الأجانب والمحليين.

ـ أن خلق مجتمعات سياحية فى المناطق البعيدة هى أحد المساهمات فى التنمية الأقتصادية الإقليمية حيث تكون السياحة هى محور التنمية الرئيسى فيها مثل محافظة البحر الأحمر شمالاً وجنوباً، وسيناء الشمالية والجنوبية، وساحل البحر الأبيض المتوسط بمصر.

زيادة فرص العمالة حتى تصل إلى مرحلة العمالة الكاملة فالسياحة مجموعة خدمات يعتمد فى أدائها على الإنسان وبالتالى المهارات المتوافرة فى العمال والموظفين ومدى إدراكهم ووعيهم بأهمية العمل الذى يقومون به، ويتحقق ذلك بالطرق التالية:

(أ) تنظيم برامج تدريبة يتم إعدادها وتنفيذها وتقييمها.

(ب) التعريف بالسياحة بين كل العاملين وأهميتها بالنسبة لهم ولمجتمعهم.

(جـ) الإستفادة بوسائل الإعلام فى معالجة القضايا الإنسانية والإجتماعية.

(د) الصداقة وحسن المعاملة وإكرام الضيف والكلمة الطيبة.

مع توافر العمالة المتخصصة كما ونوعاً واللازمة لتغطية احتياجات العمل السياحى فى كل مستوى من مستوياته والمدربة تدريباً عالياً. وذلك للعمل فى الفنادق والمحال العامة والشركات السياحية ومكاتب الطيران، وذلك عن طريق:

* تدعيم كلية الفنادق والسياحة والمعاهد الفندقية.
* تركيز الإهتمام بالعلوم السياحية الحديثة وتطوير مناهج كليات ومعاهد السياحة والفنادق بما يساير الإتجاهات الحديثة.
* إعداد برامج تدريب خاصة لمديرى ورؤساء الأقسام المختلفة.
* العمل على إجتذاب العاملة المصرية الموجودة بالخارج.
* الإستعانة بالعمالة الأجنبية المتخصصة فى حدود ضيقة.
* إعداد برامج تدريب ملائمة لرفع المستويات الموجودة حالياً.
* تدعيم المعاهد الفنية ومراكز التدريب وبرامج التلمذة بالمؤسسات الفندقية لتوفير

الإحتياجات المطلوبة من العمالة الفنية.

* التوسع فى إنشاء مراكز التدريب للخدمات السياحية على اختلاف أنواعها ومستوياتها مع الإستفادة من البعثات الخارجية للتدريب فى المؤسسات المتخصصة.

* وجود الصيغ التشريعية المناسبة التى تحكم عملية إستخدام الأرض هو أحد أهم متطلبات التنفيذ الناجح للخطط التنموية أولاً.

* **أهداف إجتماعية:**

- رفع مستوى الصورة السياحية لمصر فى الخارج.

- رفع مستوى الصحة النفسية للمواطنين عن طريق تشجيع وتنظيم السياحة الداخلية، والعمل على تدريب المواطنين على حسن إستغلال أوقات الفراغ والأجازات إستغلالاً صحيحاً.

- تجنب الصراع بين إحتياجات السياح ومصالح السكان المقيمين، فكلما زاد تدفق الزوار على مكان، زاد خطر المضايقات وقلت الخدمات والتيسيرات للمقيمين الدائمين، ولكن المشاكل الإجتماعية المتضمنة، يمكن أن يخفف من أمرها، عن طريق تخطيط دقيق ... ويجب التوكيد أيضاً على أن أي فقدان لخدمات، عاناه من يعيشون الإقليم أو المدينة، عادة ما يعوضها أكثر المزايا الأخرى التى ربما لم تكن واضحة بالمثل والتى تنشأ من السياحة.

- العمل على حماية قيم المجتمع وتقاليده، فقد يحدث تبادل ثقافى يثرى كل من يسافرون ومن يستقبلون وصلات من هذا النوع قد تكون لها آثار معنية ولكنها قد تكون أيضاً مزعجة من الناحية الإجتماعية، والثقافات القومية والأساليب التقليدية للحياة قد تضعف بل وتتحطم بتأثير السياحة.

- فإن الحياة المحلية والتقاليد الفردية الثقافية هى فى ذاتها معوقات جذب سياحى لها قدرها يجب الحفاظ عليها وعدم تأثرها بالنمو السياحى، مع تشجيع الإختلاط المنظم بين السائحين والمواطنين لزيادة فرص التفاعل الحضارى والتبادل الإجتماعى بينهما.

- تفادى الآثار السلبية للسياحة فظهور الترف فى منطقة ما حيث مستويات المعيشة المنخفضة قد تخلق قلقاً إجتماعياً.

- ضمان حسن أسلوب الضيافة للسائحين، وحسن معاملتهم وإنضباط السلوك الفردى.

- تفادى الآثار السلبية على السلوك الإجتماعى ونظم القيم الدينية والسلوكية والتقاليد فى المجتمع.

- وضع النماذج والخطط الكفيلة بتوزيع السكان نحو الأفضل والأمثل فى كافة المناطق الحضرية والريفية ووضع البرامج المتناسقة لتنمية وتطوير هذه المجموعات وتحسين مستوى معيشتهم.

- الإهتمام بالمصنوعات اليدوية والنشاطات الحضارية وبوجه خاص إحياء التقاليد، وطريقة حياة المواطنين لما تتميز به من خصائص طبيعية وأجتماعية وحضارية تصلح عناصر جذب سياحية.

- يجب أن لا يشعر السكان المحليون بأنهم غرباء عن خطة التنمية بل يجب أن يصار إلى

إشراكهم تدريجى وفعال فى عملية التنمية والنشاطات العديدة التى تستلزمها عمليه التطوير السياحى للمنطقة ويتطلب هذا الأمر إعلاناً مستمراً وتوافق خطط التنمية السياحية مع المتطلبات والرغبات الحقيقية لسكان المنطقة ومع السمات الاساسية لمنطقتها.

* **الأهداف البيئية** (٦)

- حماية البيئة الطبيعية من أى تغيير فى خواص البيئة مما قد يؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية، أو المنشآت، أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية. أو التأثير على البيئة بما يقلل من قيمتها أو يشوه من طبيعتها البيئية أو يستنزف مواردها أو أن يضر بالآثار.
- المحافظة على مكونات البيئة والإرتقاء بها، ومنع تدهورها أو تلوثها و الأقلال من حدة التلوث. وتشمل هذه المكونات الهواء - البحار - المياه الداخلية (نهر النيل والبحيرات المياه الجوفية) - والأراضى والمحميات الطبيعية والموارد الطبيعية الأخرى.
- العمل على تفادى النمو العشوائى للعمران بصورة تقضى على الجمال الطبيعى الذى تتميز به تضاريس مصر الجغرافية وذلك عن طريق مراقبة الكثافة البنائية وخاصة فى المناطق السياحية وتحديد الطاقات القصوى للمشروعات السياحية وتزويدها بكل مايلزم من تدابير لحمايتها ونظافتها وأمنها.
- الحفاظ على نوعية البيئة أن الحفاظ على الأبعاد الثلاثة لنوعية البيئة وهى: -
  * وظيفية النظام البيئى
  * التربة والمياه ونوعية الهواء.
  * متعة المنظر الطبيعى.

وهو ما يفيد بأنه لا ينبغى لأى نشاط أقتصادى أن يعتدى على نحو غير ملائم، على القدرة التجديدية والقدرة التماثلية أو الإنتاجية لنظم الإمداد بالحياة، ومن ثم فعلى المخططين ومتاخذ القرار أن يقرر قيوداً مستديمة على الحقوق والإلتزامات التي تمنحها للسياحة.

- الكفاية الإقتصادية والفنية بمعنى أنه إذا أمكن إيجاد قيمة إجتماعية أعظم بانفاق أقل و/أو استهلاك أقل للموارد فإن مثل هذه الإختيارات ينبغى التمسك بها، وهذه هى الإدارة الحكيمة والأساسية بالنسبة للبيئة والإقتصاد.
- العمل على وضع إستراتيجيات التنمية السياحية التى تتفق والمصالح القومية. ووضع حدود التنمية فى المناطق الحساسة طبيعياً أو عمرانياً أو سياسياً، وإصدار القرارات اللازمة للسير فى تنفيذ قانون المحميات الطبيعية واتخاذ التدابير العلاجية والتصحيحية من وجهة النظر البيئية فى كل أقليم أو منطقة تصبح فيه البيئة فى خطر.
- العناية بالمدن والمناطق القديمة التى تمثل تراث الأمة وتاريخها كمنطقة القاهرة الفاطمية

كعنصر جذب سياحى هام.

- العناية بنهر النيل كشريان حياة لمصر وكعنصر جذب سياحى.

- تأكيد على التنمية المستديمة والإهتمام بعناصر ثلاثة وهى:

* الحافظ على تكامل بيئ.

* السعى لتحقيق كناية أقتصادية.

* السعى لتحقيق العدالة التى تتصف بأنه تستوعب الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلة وتأخذ فى الحسبان الظروف الثقافية والأحوال الإقتصادية معاً. وحق هذه الأجيال بالتمتع بالتراث الحضارى لمصر.

- نشر وتوزيع المعلومات على السائحين والمواطنين لحفزهم على المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث مع ضرورة الأهتمام ببرامج توعية الجماهير وخاصة الشباب عن طريق برامج Public Awarenes-Public Eduction.

- أن تتولى السلطات السياحية دورها الفعال فى وضع القواعد وتنفيذ الخطط السياحية وتنسيق دور الأجهزة المختلفة بطريق مباشر وغير مباشر فيما يضمن المحافظة على البيئة ومنع تدهورها على المدى الطويل.

- ضرورة إشتراك المواطنين فى وضع القرارات المتعلقة بالتنمية السياحية فى مناطقهم واختيار الأنشطة السياحية التى تتفق مع ظروفهم وتقاليدهم حتى يمكن كسب الولاء والإنسجام بين النشاط السياحى والمواطنين.

- أن تتولى السلطات السياحية وضع أستراتيجية ثابتة للتنمية السياحية للمناطق التى يكون من السهل تعرض التوازن البيئى فيها للمخاطر مثل المناطق السياحية وشواطئ الأنهار والمواقع الأثرية والتاريخية النادرة.

- أن يتم تجميع كافة القوانين والقرارات التى تحمى البيئة وتحافظ على جمال الطبيعة والتراث الفنى والمعمارى فى موسوعة قانونية موحدة وإنشاء جهاز إدارى يتولى مسئولية تنفيذ هذه القوانين وما يستجد من تشريعات فى هذا المجال.

ومما لاشك فيه أن وضع هذه الضوابط موضع التنفيذ يحقق الأهداف التالية:

أ - الحماية التامة لأراضى المواقع ذات المزايا الخاصة.

ب - إختيار المشروعات السياحية ذات الفوائد الإيجابية التى تتفق مع أنماط الطلب المتوقع.

جـ - يصبح النمو السياحى متفقاً مع مصلحة البلاد على المدى الطويل غير متأثر بعوامل أو ظروف مؤقتة للتغيير.

د - حماية الثروة الزراعية والمحافظة على المساحات الخضراء والقيم والتقاليد الريفية باعتبار أن الزراعة أكثر الصناعات إستقراراً.

* الأهداف الفنية :

- تحديد مكانة النشاط السياحى وأولوياته بين القطاعات الإنتاجية فى الدولة تحديداً واضحاً، مع اعتبار تخطيط التنمية السياحية فى مصر جزءاً لا يتجزء من خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإعتبارها صناعة تعتمد على العلم والخبرة الفنية. والتحرك بخطوات علمية محسوبة تحتاج إلى عمل مكثف فى كل المجالات.
- العمل على زيادة النصيب السوقى لمصر من حركة السياحة الدولية عن طريق التخطيط العلمى السليم الذى يتضمن تطوير المنتج وتنويعه بتدعيم قنوات الإتصال مع هذه الأسواق، واتباع أساليب تسويقية وتنشيطية متطورة. والعمل على إستقطاب نوعية أعلى من السائحين وأتباع سياسة تسعرية علمية وعملية، وأتباع أساليب فعالية التكلفة فى كل أنفاق استثمارى وتشجيع الإستثمار فى قطاع السياحة بشتى الطرق والحوافز.
- العناية بالعنصر البشرى فى السياحة عناية خاصة تتفق مع كونه العنصر الفعال فى تحقيق تنمية سياحية متوازنة وفى نجاح المشروعات الإستثمارية السياحية.
- وضع خطة متطورة لدفع الحركة السياحية الداخلية وتوسيع قاعدتها لتشمل فئات المواطنين لمختلف المحافظات، وحفز المصريين لقضاء أجازاتهم بمصر بدلاً من السفر للخارج. مع جذب المصريين بالخارج لتمضية أجازاتهم ببلدهم الأم تحقيقاً للأهداف الإقتصادية والقومية.
- وضع قاعدة مستقرة بشأن الأراضى التى تمنح للمشروعات السياحية مع تخصيص مساحات كافية منها لهذه الأغراض، خاصة فى المناطق الساحلية وبأسعار رمزية أو مناسبة لأقتصاديات المشروعات.
- تشجيع مستثمرى القطاع الخاص على تكوين شركات أموال للمشروعات الجديدة التى تتجاوز طاقات الإستثمارات الفردية وذلك بإجراء التعديلات اللازمة فى التشريعات القائمة.
- العمل على تحويل المطارات القائمة حالياً إلى مطارات دولية لتنويع حركة نقل المسافرين من وإلى المناطق السياحية المختلفة. مع التوسع فى إنشاء خطوط الطيران الداخلى وتوفير الخدمات الجوية والأرضية المناسبة.
- توحيد الجهات المعنية بشئون السياحة والفنادق فى جهاز مركزى موحد، يختص بإصدار التراخيص المتعلقة بالمنشآت السياحية والفندقية والإشراف على أراضى البناء المخصصة للسياحة ودراسة مشروعات الإستثمار السياحية والقيام بعمليات التسويق الإستثمارى، وإعداد دليل يتضمن التشريعات والقرارات المتعلقة بتنظيم النشاط السياحى، ويوضح الإجراءات اللازمة لممارسة هذا النشاط والعمليات النقدية المرتبطة به فى خطوات واضحة ومحددة. وأن يعطى هذا الجهاز أولوية خاصة لحل مشكلات البنية الأساسية.
- وضع إستراتيجية علمية مرنة للتسويق السياحى تقوم على دراسة الأسواق السياحية

الدولية، تعقبها بحوث ومعلومات متطورة ومستمرة ؛ بحيث تهدف إلى تحقيق مضاعفة العائد السياحى.

ثانياً: أساليب تحقيق الأهداف القومية (٢)

- إن النشاط السياحى يتعامل مع كل مظاهر الحياة فى المجتمع، فهو لا يعتمد على توفير موارد سياحية وعوامل جذب سياحى فحسب، بل يتعدى ذلك إلى ضرورة إعدادها للإستغلال بالشكل الذى يتوافق مع أذواق ورغبات وتوقعات ودوافع السائحين.
- فالنشاط السياحى يتطلب أسلوباً للإدارة يتناسب مع طبيعة العمل السياحى ويتواكب مع التطورات العلمية والفنية والتكنولوجية الحديثة ويتفاعل تفاعلاً إيجابياً مع المتغيرات الدولية.
- توفير المناخ المناسب للسائح لقضاء أوقات سعيدة وأشباع رغباته المشروعة.
- أن تكون أعمال وبرامج الخطة السياحية فى إطار الخطة الإقتصادية الشاملة، كما يجب أن تكون الخطة السياحية شاملة للنشاط السياحى الخارجى والداخلى على أساس أنه ليس ثمة فاصل كبير بين المشروعات التى يتطلبها كلا النشاطين.
- ولا يخفى علينا أن قطاع السياحة قد تأخر نموه بشكل واضح رغم كافة الموارد والإمكانات والمقومات السياحية والحضارية، مما يجعلنا نفكر جدياً لنعوض ما فاتنا من كسب سياحى كبير لبلادنا ـ ولاشك أن قوى الدفع لنجاح خطة التنمية السياحية تعتمد على وفرة الإستثمارات العربية والأجنبية فى مشروعات التنمية السياحية. فقد كان قانون الإستثمار ٤٣ لسنة ٧٣ للمال العربى والأجنبى، وقانون رقم ٢ لسنة ٧٣ الذى أعطى لوزارة السياحة سلطة الإشراف على المناطق السياحية وتخطيطها وإستغلالها ووضع التخطيط الشامل لها ووضع البرامج التنفيذية لتجهيز تلك المناطق بكافة الخدمات والمرافق.
- تحقيق الإستغلال الأمثل للأمكانات والموارد السياحية القائمة ـ إقامة علاقة سليمة بين الطلب المرتقب وما يمكن تقديمه من أنماط المنتج السياحى، مع إستحداث أنماط المنتج لزيادة إقامة السائح عن طريق السياحة الترفيهية ـ العلاجية ـ الدينية ـ التسويق والمشتريات والمقتنيات (الشوبنج) ... إلخ.

ومجمل القول أن ما تضمنته السياسة السياحية الشاملة الحالية هو فى الحقيقة ما يمكن أن يحقق التوازن المطلوب بين السياحة وبين سائد قطاعات الدولة.

فالتخطيط السياحى هو النظر للمستقبل لتحقيق الأهداف ورسم الأساليب العلمية والعملية لبلوغ هذه الأهداف، ومحاولة لمواكبة التغيير فى الحياة الإجتماعية والتنبؤ بهذه التغييرات ومحاولة تنظيمة والتأثير فيه. ولابد من الأخذ بأتجاهات التنمية والتخطيط السياحى الحديث.

فى ضوء ماسبق فإن إعداد خطة شاملة للتنمية السياحية، يقوم على وضعها خبراء متخصصون على ضوء البيانات والإحصاءات والدراسات اللازمة. على أن تدمج هذه الخطة مع

الخطة الإقتصادية والإجتماعية للدولة، وأن تتضمن الخطة الشاملة خططاً فرعية لتنمية الجوانب التالية:

- التسهيلات السياحية.
- التسويق السياحى.
- التنظيم السياحى.
- دور الدولة فى مساعدة قطاع السياحة.
- تنمية الأنشطة النوعية فى صناعة السياحة.
- التصنيع السياحى والنهوض بالمناطق السياحية.
- تنمية مصادر الثروة البشرية فى قطاع السياحة.

* ضرورة إجراء مسح للثروة السياحية، وإعداد دراسات جدوى للمناطق السياحية على مستوى الدولة لتحديد مناطق التنمية السياحية الجديدة.
* تشجيع مشاركة رأس المال العربى و الأجنبى والقطاع الخاص الوطنى فى تنفيذ المشروعات السياحية التى تتضمنها الخطة الشاملة. على أن تتكفل الدولة بصفة أساسية بتنفيذ المرافق العامة الرئيسية بمناطق التنمية السياحية.

٣- الخطة القومية للسياحة

عملية التخطيط القومى للسياحة إلى حصر وإستخدام الموارد السياحية أحسن إستخدام من أجل تحقيق أهداف معينة تتعلق بالتنمية ورفع مستوى معيشة الأفراد. فالخطة السياحية القومية جزء لا يتجزء من خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية. ومن ثم لا مخرج من القول أن التخطيط السياحى هو السبيل السريع للتنمية الإقتصادية المرجوة للبلاد - بالصناعة السياحية والإستثمار فيها من عائد سريع.

فخطة التنمية السياحية تعتمد أول ما تعتمد على بنية المرافق الأساسية Infra-structure ووجوب توفرها قبل البدء فى تعمير منطقة ما وإعدادها سياحياً. فإن السياحة تعتبر قطاعاً إنتاجياً لأنها:

١ - تغل دخلاً بالعملات الحرة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتصلة بها.

٢ - السياحة سوق قابل للتوسع يفتح آفاقاً لزيادة النشاط الإقتصادى نتيجة الزيادة المطردة الحادثة فى دخول الأفراد والأسر.

٣ - أنها فى ذات الوقت مجال خصب لتنشيط الدورة الإقتصادية داخلها عن طريق الأثر المضاعف للسياحة.

٤ - إن صناعة السياحة تتطلب إستثمارات مالية منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بغيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة الثقيلة أو التعدين وخاصة بالقياس إلى العوائد المتوقعة من هذه الإستثمارات فى الأجل القصير ثم الأجل الطويل.

٥ - إن المنتج السياحى المباع يقوم أساساً على خدمات وثروات غير مادية لاتنقل بطبيعتها - بغير طريق السياحة - عائداً ما مثل المناخ المعتدل وجمال الطبيعة ووجود أماكن تاريخية وثروات أثرية وهى ذات أمكانات وتوقعات غير محدودة من العائد المادى. إذا ما أحسن تخطيطها وتسويق المنتج فيها وفقاً لقواعد علمية وتجارية مرنة.

٦ - فالسياحة عامل هام من عوامل التنمية الإقتصادية بسبب بعثها عدداً من المشاريع يتطلبها العمل السياحى كالفنادق ووسائل الإقامة التكميلية، وصناعة التذكارات السياحية، والملاهى والكازينوهات، بل وتنشيط صناعات أخرى قد تبدو بعيدة عن مجال السياحة كصناعة المنسوجات والأخشاب والتشييد والصناعات الغذائية. فالسياحة إذاً هى أداة فعالة ومؤثرة للنظام العام لخلق تكامل إجتماعى وحضارى على المستوى القومى.

ولا يفهم مما تقدم أن الخطة القومية للسياحة فى الدولة لا تتضمن الا خطة النهوض بالمناطق السياحية الموجودة بالدولة وإعدادها إعداداً سياحياً شاملاً متلائماً مع الحركة السياحية. وإنما تشمل فضلاً عن ذلك كافة جوانب العمل السياحى Tourist Action بحيث تحقق نمواً متوازناً لكل هذه المجالات حسب مقتضيات الحاجة وبما يتلاءم مع إتجاهات الحركة السياحية.

فالخطة القومية للسياحة يجب أن تتضمن: (٢)

١ـ التسهيلات السياحية:

تعتبر التسهيلات السياحية حجر الزاوية فى العمل السياحى من مطارات وموانى، وما يتبع فيها من إجراءات حيال السائحين من سلطات مختلفة التمثل فى الجوازات والجمارك والنقد والحجر الصحى ... إلخ.

٢ ـ النشاط السياحى:

يعتبر الإعلان فى المجال السياحى، نوع من الإستثمار طويل الأجل، كما يعتبر أداة لنشر المعلومات التى تشجع على السياحة. ويستهدف التنشيط السياحى التوسع الخارجى بالنسبة للأسواق القائمة وفتح أسواق سياحية جديدة.

ويقوم التنشيط السياحى بدور هام فى حركة السياحة الدولية بالدعاية الخارجية والداخلية، والجهة التى تقوم بها ـ جهاز السياحة الرسمى مباشرة وبصورة مركزية ـ أو المكاتب السياحية والإعلامية الخارجية، ومدى تمتعها بالحرية فى الحركة والإستقلال فى العمل، وما إذا كان يحسن الإستعانة بمكاتب أجنبية للعلاقات العامة، لتساعد فى برامج التنشيط فى بعض الأسواق السياحية، وخاصة الضخمة كالولايات المتحدة وكندا واليابان واستراليا، وبعض الأسواق الأوربية كالبلاد الأسكندنافية.

ونظراً إلى أن هناك عدة هيئات تقوم بأنشطة دعائية فى الخارج، فإن تأثير هذه الدعاية يكون قوياً إذا ما تم تنسيق بين هذه الهيئات التى ترنو إلى تحقيق هدف مشترك.

٣ ـ التنظيم الإداري السياحى الداخلى:

وضع التنظيم الحكومى أو غير الحكومى الذى يتلاءم مع أمكانات البلاد وظروفها، فيشمل حجم وكيان السلطة الرسمية للسياحة ـ وزارة أو هيئة أو اتحاد أو جمعية قومية للسياحة ـ وما تتضمنه هذه السلطة فى صناعة السياحة، وتحديد إحتياجات الدولة من أجهزة التنسيق بين القطاعات، التى يتصل نشاطها بصناعة السياحة. مع ضرورة النهوض بمستوى العاملين فى السلطات السياحية الرسمية، والأجهزة الأقليمية على أساس حسن اختيارهم وفقاً لضوابط معينة، وطبقاً لدورات تدريبية مستمرة تحقق إستمرار محافظتهم على المستوى الذى يستلزمه التطور المستمر فى مجالات السياحة العالمية.

٤ ـ تحديد سياسة الدولة فى مساعدة قطاع السياحة:

وهذا التحديد من الأمور الهامة التى يجب أن تتضمنها الخطة الشاملة للسياحة، بحيث لاتترك للنمو العشوائى، ويتمثل ذلك فى إصدار التشريع السياحى المنظم لهذه الصناعة بكافة جوانبها، وفى المعونات المادية، مثل:

* المنح، وهى مبالغ من المال ترصد لمساعدة المستثمرين فى مجال السياحة على إقامة مشروعات جديدة، تعود على الدولة بالنفع الإقتصادى، وتمثل هذه المنح نسبة محددة من تكلفة

المشروع الذى توافق الدولة على إقامته، وتلجأ بعض الدول إلى إعطاء منح عينية، كمنح المستثمر أرضاً فى مناطق سياحية أو على سبيل الإيجار، أو الإنتفاع لأجل طويل بدون مقابل، أو بمقابل رمزى، مع منحه خيار الشراء بسعر مخفض خلال مدة محددة إذا كان سعر السوق لهذه الأرض عالياً.

* الإعفاء من دفع رسوم جمركية، على المهمات أو المواد المستوردة لبناء واستغلال المشروعات السياحية.

* قروض طويلة الأجل بفوائد منخفضة، وتمنح هذه القروض لمساعدة المستثمرين فى المشروعات الهامة التي يقومون عليها، ولا يكون لديهم رأس مال كبير يكفى لتغطية تكلفة هذه المشروعات.

ويمنح هؤلاء المستثمرون فترة سماح قبل البدء فى سداد اقساط القرض لمدة سنة الى ثلاث من تاريخ بدء التشغيل للمشروع، ولايزيد سعر الفائدة فى هذه الحالة على ٣٪.

* الإعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والضريبية العقارية، ويدفع المستثمرين الى إستثمار رؤوس أموالهم فى المشروعات السياحية.

ويمنح هذا الإعفاء كاملاً لمدة سنوات الخمس الأولى، ثم جزئياً لمدة عشرة إلى خمسة عشر عاماً بعد لذلك.

* منح شروط خاصة لإعفاء المشروعات السياحية من نفقات المرافق العامة، أى محاسبة المشروعات السياحية على أسعار خاصة لإستهلاكها من المياه والإنارة والتدفئة وخدمة التليفون وغير ذلك.

٥ ـ تنمية النشاطات النوعية فى صناعة السياحة:

يجب أن يخصص مكان فى الخطة الشاملة لتنمية كل من القطاعات السياحية الهامة بعد تحليل كل البيانات المتوفرة عنها ونسبتها إلى الحركة السياحية المتوقعة خلال الخطة. وأهم هذه القطاعات الفنادق ـ أماكن الإقامة التكميلية ـ أماكن التسلية واللهو (كالنوادى الليلية ـ المقاهى) شركات السياحة ـ تجار العاديات والسلع السياحية.

ويجب تنمية القوى البشرية التى تعمل بها، عن طريق تدريب العاملين بهذه النشاطات كى يتحقق لهم مستوى أداء جيد يتفق مع المستويات العالمية.

٦ ـ تحديد مجالات عمل لكل من القطاعين العام والخاص:

بحيث يحدد مجال عمل للقطاع العام فى التنمية السياحية، ويحدد مجال متوازن معه للقطاع الخاص، حتى يعمل هذا الأخير بدوافع تؤدى إلى أزدهار حركة السياحة.

٧ ـ خطة النهوض بالمناطق السياحية:

ولعل أهم جزء تتضمنه الخطة الشاملة، هو ربط الطلب السياحى بما يجب أن يتوفر فى البلاد من عرض سياحى. ولذلك فإنه يجب أن يسبق وضع خطة النهوض بالمناطق السياحية،

عمل مسح شامل للمقومات السياحية، بتجميع كافة البيانات والإحصاءات عن الأسواق المصدرة للسائحين أو اتجاهاتهم وجنسياتهم، وإجراء دراسة ميدانية تشمل التعرف على مطالبهم. وتحديد معالم مناطق الجذب السياحى. ثم التعرف على طريق الدعاية ومقارنتها بدعايتنا، ثم تبدأ بعد ذلك دراسة لتحديد المناطق التى يراد تطويرها وتنميتها سياحياً.

ويجب أن تتضمن الدراسة مايلى:

* **الظروف الجغرافية والطبيعية للمنطقة:** بدراسة الخصائص الطبيعية للمنطقة، سواء أكانت جبلية أو منبسطة، تقع مباشرة على شاطئ البحر، أو بعيدة عنه؛ أوتتمتع بمقومات جذب سياحى أخرى، كأن تكون بها ينابيع مياه معدنية أو كبريتية أو حمامات طين تصلح لعلاج أمراض معينة. ويدخل فى هذه الدراسة موقع هذه المنطقة بالنسبة للطرق ووسائل المواصلات، ومدى بعدها عن المطارات أو الموانى.

* **الظروف المناخية:** من حيث توفر أشعة الشمس على مدار فصول السنة، ودرجة الجو وفترات سقوط الأمطار واتجاهات الرياح، إذ أن ذلك يحدد المدة التى تصلح فيها المنطقة لاستقبال السائحين.، واستخدامات المنطقة لأى من أنواع السياحة.

* **الظروف الإقتصادية المحيطة بالمنطقة:** كأن تكون زراعية أو صناعية، بدائية أو متطورة، ومدى إمكان تغيير هذه الظروف والتأثير فيها لكى تسد حاجات السائحين، ويتصل بهذه الدراسة التعرف على توفر أو عدم توفر المرافق الأساسية بها. فإذا لم تكن هذه المرافق الأساسية متوفرة، فإنه يجب أن يدرس مدى إستعداد الأجهزة الرسمية القائمة على توفير الخدمات والمرافق الأساسية، لمد المنطقة بها قبل الزمن المحدد للبدء فى إعدادها وتجهيزها سياحياً.

* **الظروف السكانية والإجتماعية:** وهى كل ما يتصل بمدى كثافة السكان فى المنطقة، والمستوى الإجتماعى لهؤلاء السكان ووعيهم الثقافى والسياحى. ومدى استعدادهم للقيام بالأعمال التى ستتولد عن إعداد وتجهيز المنطقة سياحياً.

* **أمكانات التسويق:** ما ينتظر للمنطقة من مستقبل إن كان لم يبدأ فى إعدادها بعد، أو مستقبل التوسع فى إعدادها أن كانت معدة سياحياً من قبل. وتستلزم دراسة هذه الإمكانات، معرفة نوع المرغبات التى تتمتع بها هذه المنقطة، ومدى رواج هذه المرغبات فى الأسواق الخارجية والداخلية.

ويترتب على كل الدراسات السابقة، تحديد نوع الإستغلال السياحى الذى يمكن إدخاله فى المنطقة محل التخطيط، كما يدخل فى الدراسات أيضاً أقتصاديات المشروعات وتحليلها كدراسة الجدوى ودراسات تحليل التكلفة والربح، وتحديد دور كل من القطاعين العام والخاص فيها.

تمويل الخطة السياحية:

تتميز مشروعات التنمية السياحية بضخامة تكالفيها نسبياً، ولذلك يتعين الحذر قبل الإقدام على أي استثمار ضخم فى مجال السياحة، لأن ما يعد من مناطق وما ينشأ من مشروعات، يجب أن يتلاقى مع طلب مناسب لكى يغل ايراداً معقولاً. فليس من السهل تغيير

أو تعديل المشروعات السياحية، وخاصة الكبيرة منها، دون أن يكلف ذلك مبالغ طائلة. ولا يقع تمويل المشروعات السياحية فى أغلب دول العالم السياحية على عاتق الدولة وحدها، بل يشترك فى هذا التمويل جهات غير حكومية: داخلية وخارجية.

ويجب أن تراعى الدولة فى تمويلها للخطة السياحية، أن تكون شروط التمويل ميسرة، حتى تشجع المشروعات ولا تحد من قدرتها. فإذا كان التمويل غير حكومى وشروطه شديدة، فإن على الدولة أن تزيد من معوناتها تخفيفاً لأعباء التمويل.

بعض المعلومات والبيانات التى يجب جمعها ودراستها قبل البدء فى وضع الخطة القومية للسياحة:

أولاً : في مجال العرض السياحي:

* **حصر الأنشطة السياحية:** طاقة الإقامة، وكالات السفر والسياحة، المحلات العامة، محلات العاديات والتذكارات، المرشدون والأدلاء، وسائل النقل (جواً وبراً وبحراً وبالسكة الحديد وعبر النيل)، وسائل الإتصال (من تليفون وبرق وتلكس وغيره من المسميات)، البريد بأنواعه ومواقعه، الأفراد والهيئات التى تتعامل مع السائحين.

* **الإمكانات السياحية:** المناطق السياحية وعوامل الجذب بها، المتاحف، المرافق العامة، المرافق السياحية.

* **الأجهزة السياحية:** وزارة السياحة وتقسيماتها وفروعها واختصاصاتها، هيئة تنشيط السياحة واختصاصاتها، هيئة الرقابة وفروعها واختصاصها، اتحاد الغرف السياحية وتفصيلاتها، هيئات تنشيط السياحة بالمحافظات، الأجهزة الأخرى المتصلة بالسياحة، المكاتب الداخلية والخارجية وما حققته وما ينتظر تحقيقه.

* **القوة البشرية:** فى مجالات العمل السياحى المباشر، وغير مباشر: محلات الشراء، الإنتقالات الداخلية، أماكن اللهو والترفيه، أماكن الإقامة، وكافة الأنشطة الأخرى.

* **التدريب السياحي:** النوعيات، أجهزة التدريب، المنح والبعثات، مدى الإفادة منها فى خدمة قطاع السياحة.

* التشريعات السياحية الأخرى المتصلة بمجال السياح، إجراءات الدخول، والجمارك، والنقد، والإستثمار.

ثانياً: في مجال الطلب السياحي:

* **حجم الحركة السياحية:** العدد، التقسيمات الفرعية، النوعية، الموسمية، توقعات المستقبل.

* **الأسواق المصدرة:** الهيكل السكانى، الدخل، مستوى المعيشة، معامل السفر، المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية، أوقات الفراغ، مستوى الأسعار، الصرف الأجنبى، المنافسة القائمة فى الأسواق، إحتمالات التصدير السياحى، وتوقيعات المستقبل.

* **حجم السياحة المحلية:** التركيبة السكانية، مستوى الدخل، الميل إلى السفر،

مستوى الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمؤثرات السياسية، أوقات الفراغ، أسعار الرحلات السياحية إلى الخارج، توقعات المستقبل واحتمالاته.

* **نوعيات السائحين ونوعيات السياحة:** الجنسية، المهنة، الدخل، السن، مدة الإقامة، أماكن الإقامة، مناطق الزيارة، الطلب على السلع والخدمات السياحية وغير السياحية من جانب السائحين والمواطنين.

ثالثاً: الجانب الإقتصادي:

* **الإستثمارات السياحية:** رؤوس الأموال، القروض، المكون الأجنبى، معامل التضخم، العائد، سعر الفائدة، القيمة الحالية، نوعية الإستثمار.

* **مصادر التمويل السياحي:** الدولية، الإقليمية، المحلية، قيمة التمويل، شروطه، مدته، نوعيته.

* **الإنتاج والإستهلاك السياحي:** المدخلات والمخرجات، والمبيعات السياحية فى مختلف الأنشطة السياحية، التكلفة المحلية، التكلفة المستوردة، المصروفات والإيرادات فى مجالات الأنشطة السياحية المختلفة، الإستهلاك السياحى من جانب السائحين ومكونات ما يستهلك من سلع وخدمات.

* **الميزانية السياحية:** ميزانية التنشيط، ميزانية المكاتب، النتائج المترتبة على الإنفاق السياحى بغرض التنشيط، إحتمالات المستقبل على ضوء ما تحقق.

* **تقدير الإيرادات السياحية:** نوعيات الإنفاق من جانب السائحين، الإنفاق اليومى، إنفاق الزائر، أستخدام أسلوب العينة ونتائجه، نوعيات الإستهلاك الشخصى لدى السائح، أثر ذلك على الإقتصاد القومى.

* **ميزان المدفوعات:** الميزان التجارى، الخدمات، التحويلات، أثر السياحة.

* **الحساب السياحي:** ما تحققه من إيرادات، وما تحقق من تكلفة.

* **الإتفاقات السياحية:** ما تم منها، التى تحت التنفيذ، النتائج، التوعية، الدول المتعاقد معها.

* **المؤتمرات:** الخارجية والداخلية، نوعيتها، مكانها، الدول المشتركة فيها، الخبره المكتسبة منها، النتائج، تاريخها.

* **المعارض:** الخارجية والداخلية، موقعها، نوعياتها، الغرض منها، الدول المشتركة فيها، النتائج، تاريخ حدوثها.

* **الندوات والحلقات الدراسية:** المكان، التاريخ، الموضوع، مدى الإستفادة منها عملياً.

* **دراسات الخبراء:** المصريين والأجانب، موضوعها، ما تحقق منها، ما أنفق عليها، مدى الإستفادة منها.

* **المطبوعات الدولية**: السياحية، والإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، مصادرها، مدى الإستفادة منها سياحياً وجغرافياً وتاريخياً، مدى مساهمة مصر فيها.

رابعاً: العلاقة بين هذه الجوانب والمجالات:

يحتاج واضعى الخطة إلى الإلمام بالمعاملات المختلفة لمقارنة ما يحدث فى مصر بالعالم الخارجى، بل وبالعناصر السياحية المختلفة، بمعنى أنه من الضرورى إستخدام المعاملات والمقاييس الإحصائية والإقتصادية، ونذكر على سبيل المثال بعض مؤشرات مثل معامل الوحدة / عامل، ومعامل الوحدة/ ناتج، ومعامل الوحدة / تكلفة، ومعامل العائد / التكلفة، ومعامل الدعم السياحى، والقيمة الحالية، ومعامل التضخم، والأرقام القياسية، ونسبة الأشغال، ونقطة التعادل، ومعامل الإرتباط بين المتغيرات وأسلوب الحصول على القيمة الإتجاهية، والمتوسطات بأنواعها.